الجمهوريـــــة الجزائريــــة الديمقراطيـــة الشعبيـــــة

وزارة التعليـــم العـــالي والـــبحث العلمـــي

جامعة جيلالي ليابس/ سيدي بلعباس



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: العلوم الإنسانية

شعبـــة: التاريخ

الأوقاف في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية (1830- 1870م)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:

- محمد زاهي

إشراف الأستاذ الدكتور:

- حنيفي هلايلي

أعضاء اللجنة

د.عبد القادر صحراوي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سيدي بلعباس	رئيـــسا
أ.د. حنيفي هلايلي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا ومقررا
د.الجيلالي شقرون	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سيدي بلعباس	عضوا مناقــشا
د. مصطفى حجازي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة معـــسكر	عضوا مناقــشا
د. سعد طاعة	أستاذ محاضر "أ"	جامعـــة معـــسكر	عضوا مناقــشا
د.بن عمر حمدادو	أستاذ محاضر "أ"	جامعـــة وهــــران	عضوا مناقــشا

السنة الجامعية: 2014- 2015م/ 1436-1437هـ

مقدمـــة

لما جاء الإسلام شرع الوقف ووسع دائرته، ليشمل كل أنواع الصدقات التي ترصد لأغراض دينية واقتصادية واجتماعية ، وبهذا التوسع كان للوقف فضل كبير في بناء الحضارة الإسلامية وإرساء أسسها على التعاون والتآخي، فالوقف كان بمثابة الدرع الواقي والإجراء العلاجي لما يمكن أن يعترض مسيرة الأمة.

أولا : الأهمية العلمية

تعتبر دراسة موضوع الأوقاف في العهد الاستعماري الفرنسي في فترة الحكم العسكري بالجزائر (1830-1870م)، من بين أهم المواضيع التي يجب دراستها وإعطائها حقها، وتدخل هذه الدراسة التاريخية في ميدان حيوي من تاريخ الجزائر في الفترة الاستعمارية الفرنسية ولاسيما المتعلقة بالجانب الديني والعلمي والاقتصادي والاجتماعي لتكوين صورة متكاملة عن حياة الشعب الجزائري.

ثانيا: الإشكالية

تطرح حملة من التساؤلات الملحة حول هذا الموضوع:

- كيف أصبحت حالة الأوقاف في بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر؟
- هل استولت فرنسا على المؤسسات الوقفية، وما هو مصيرها؟
- هل الإدارة الفرنسية هي التي أصبحت تسيّر الأوقاف؟
- هل كانت السلطات الفرنسية تصرف مداخيل الأوقاف على الجزائريين؟ أم توجهها إلى جهة أخرى؟
- ما هو مصير الأوقاف في ظل الاحتلال الفرنسي؟

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع:

لقد دفعتني للكتابة في هذا الموضوع أسباب عدة، منها ما هو موضوعي، وهو الأساس، ومنها ما هو ذاتي مكمل.

أما الأسباب الموضوعية فألخصها فيما يلي:

- إبراز أهمية الأوقاف الإسلامية التي بدأت منذ أمد تتضاءل وتضيع في الجزائر.
- إبراز الجرائم الفرنسية في الجزائر التي كان هدفها القضاء على الدين الإسلامي.
- إبراز معاناة الشعب الجزائري في ظل الاحتلال بالفرنسي الاستيطاني.
- إبراز أهمية إحياء أملاك لأوقاف التي تمثل عنصرا أساسيا من مصادر التمويل الإسلامي.
- إبراز أهمية إحياء التراث الإسلامي الجزائري وتبيان معالمه الحضارية الإسلامية.

أما السبب الذاتي فألخصه فيما يلي:

هو أنه كان من أهم الأسباب الذاتية للكتابة في هذا الموضوع هو حبي لكل المواضيع المتعلقة بالتاريخ الإسلامي.

رابعا: المنهج المتبع

واعتمدنا في صياغة هذا البحث على التحليل المبسط وعرض الحقائق التاريخية بالجمع بين عدة مناهج، أهمها المنهج التاريخي التحليلي بقصد الاستفادة من تجارب الماضي وأخذ دروسا وعبر من تلك التجارب ويسترشد بتجارب الآباء والأجداد في الماضي.

كما تم الاعتماد على المنهج الإحصائي المبني على عرض جداول إحصائية، والذي تتمثل ميزاته ليس فقط في وجود الإحصائيات، بل صفة خاصة في التعرف على

نوع الأعمال التي يصرف فيها المجهود الإنساني، وكيف يمكن التخطيط لذلك في المستقبل.

خامسا: الإطار التاريخي

يبدأ الإطار الزمني للدراسة من سنة 1830 وهي تمثل سنة سقوط الجزائر في يد الاحتلال الفرنسي إلى غاية سنة 1870، وهي تمثل فترة الحكم العسكري بالجزائر ، التي مرت بثلاثة مراحل: مرحلة الحكم الملكي 1830-1848م، ثم مرحلة الحكم الجمهوري 1848- 1852م وأخيرا مرحلة الحكم الإمبراطوري 1852- 1870م.

سادسا: صعوبات البحث:

يعتبر عدم توفر المراجع والدراسات التي عالجت الموضوع من أبرز المعوقات التي صادفتني في هذه الدراسة، بالإضافة إلى صعوبة قراءة الوثائق العربية بالخط المغاربي، وعناء ترجمة الوثائق الفرنسية إلى اللغة العربية.

سابعا: المصادر والمراجع

تم الاعتماد في هذه الأطروحة على العديد من المصادر والمراجع وعلى سبيل المثال لا الحصر.

أ- المصادر المعتمدة:

1-مجموعة وثائق المحاكم الشرعية ووثائق بين المال الموجودة بمركز الأرشيف الوطني الجزائري والمكتبة الوطنية.

2-مجموعة من الوثائق الموجودة بأرشيف ما وراء البحار بإكس آن بروفانس بفرنسا.

3-كتاب المرآة لحمدان بن عثمان خوجة الذي يعد أهم مصدر محلي حول وضعية الأوقاف في بداية الاحتلال الفرنسي.

ب- مراجع إضافة:

كما اعتمدت على عدة مراجع قريبة أو بعيدة بموضوع أطروحتي، وعلى سبيل المثال:

1-تاريخ الجزائر الثقافي لشيخ المؤرخين الجزائريين أبو القاسم سعد الله، الذي يعتبر أهم مرجع اهتم بدراسة الوقف بالجزائر في الفترة الاستعمارية الفرنسية.

2-مقالات ألبير دوفو (Albert Devoulx) المنشورة في المجلة الإفريقية، الذي استطاع بفضل منصبه كموظف في الأرشيف أن يكتب عدة مقالات عن الأوقاف بالجزائر خلال الفترة العثمانية.

3-الملتقى الذي أغنى وأثرى الدراسة هو أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، الذي احتوى على عدة مقالات تنوعت في النظرة إلى حالة الوقف في الفترة الاستعمارية.

بالإضافة إلى كتب ودراسات منشورة باللغتين العربية والأجنبية، ولكن خاصة باللغة الفرنسية أمثال: تاريخ الجزائر المعاصرة لكارل أندري جوليان، وتاريخ الجزائر لبوابيي وحكومة الجنرال برتيريت لشارل روبير أجرون.

ثامنا: خطة البحث

ولقد جاء هذا البحث في مقدمة وفصل تمهيدي وأربعة فصول وخاتمة.

أما **المقدمة** فتهدف إلى بيان أبعاد الموضوع وماهيته وأهميته وسبب اختياره.

أما **الفصل التمهيدي** فقد تعرضت بفيه لتعريف الوقف وأنواعه وأهم المؤسسات الدينية التي كانت تسير الوقف في الجزائر خلال الفترة العثمانية، بالإضافة إلى الموظفين الرئيسيين الذين كانوا يسيّرون الوقف.

خاتمـــــة

تعرضت الأوقاف الإسلامية بالجزائر لهجمة شرسة من طرف سلطات الاستدمار الفرنسي، منذ الوهلة الأولى للاحتلال باستيلائها على الأملاك الوقفية، واتخاذها لسياسة ...ة تجاه المؤسسات الوقفية، حيث كانت ترمي إلى شلها بهدف القضاء عليها تماماً، ...رقلة استمرار تأدية خدماتها للمجتمع الجزائري المسلم. فكانت أولى المؤسسات الوقفية ... تخلصت منها في بداية الاستدمار الفرنسي *تتمثل في مؤسسة أوقاف العيون*، ومؤسسة ...قاف *الطرق*، ومؤسسة *أوقاف الثكنات*، وذلك بإنهاء مهامها تماماً، وتحويلها من ...سسات وقفية جزائرية إلى مؤسسات فرنسية ضاربة عرض الحائط مناعة الوقف ...رعيته وصيغته القضائية الملزمة.

ولا شك أن عملية تصفية الأوقاف في وقت مبكر من الاستدمار الفرنسي بالجزائر، ...ل واضح على روح التعصب الديني الذي كان يحمله القادة الفرنسيون ضد الإسلام ...سلمين، ودليل على أن السلطات الفرنسية قد خططت مسبقاً على الاعتداء على الديانة ...لامية والقضاء على دولة الإسلام بالجزائر. نستخلص مما ذكرناه أن السلطات ...رنسية كانت لها دوافع دينية صليبية في محاولتها القضاء على نظام الأوقاف الإسلامية ...جزائر، لأنها كانت تعلم أنها باستحواذها على الأوقاف، تستطيع القضاء على أهم ركيزة ...د عليها المجتمع الجزائري المسلم والدين الإسلامي بالجزائر.

وكما ذكرنا سابقا، أن أعظم كارثة نزلت بالجزائر هو بدء تطبيق الخطة ...تراتيجية التي رسموها للقضاء على دولة الإسلام والديانة الإسلامية، بالتهجم على ... الأوقاف وعلى مقدسات المسلمين من مساجد ومقابر.

وهكذا كانت أول ضربة ضربها الاستدمار الفرنسي بالجزائر بعد القضاء على ... الدولة الجزائرية، تلك التي ألحقت بها الأوقاف الإسلامية بمصلحة أملاك الدولة

الفرنسية (الدومين) فأصبحت صلاحية تسيير إدارة الأوقاف من طرف الإدارة الفرنسية، الأمر الذي فتح المجال للسلطات الفرنسية التصرف فيها على حسب القوانين الفرنسية، وإمكانية انتقال الأوقاف إلى حوزة المستوطنين الفرنسيين منتهكين أحكام الشريعة الإسلامية التي لا تجيز انتقال ملكيتها أو بيعها. وهكذا نستخلص أن الغرض الأساسي من الاستحواذ على الملكيات الوقفية المتواجدة داخل المدن وفي الريف الجزائري هو تشجيع الاستيطان الفرنسي بالجزائر.

لجأت السلطات الفرنسية بالجزائر إلى وسائل عديدة لتنفيذ مخططاتها الاستعمارية، من أهمها إنشاء إدارة أملاك الدولة الفرنسية، وذلك بحلول الدولة الفرنسية محل الحكومة الجزائرية في تسيير شؤون البلاد، التي أصبحت تسير أملاك المؤسسات الوقفية معتبرة أن التسيير الإداري السابق من طرف الوكلاء المسلمين غير منظم. ومن أجل تقليص سلطة الجهاز الإداري المسلم، حتى تقضي على أي نوع من أنواع الاستقلالية عن سلطة الاستعمار الفرنسي، وخشية من تزعمهم المقاومات الشعبية باعتمادهم على أموال الأوقاف.

وقد يكون ممكناً تفسير لجوء سلطات الاستدمار الفرنسي إلى ممارسة هذه السياسة، على أنه نوع من أنواع الضغط على الوكلاء ومحاولة إجبارهم على النزول عند رغباتها.

كانت أهم الشخصيات الفرنسية التي حاربت الأوقاف الإسلامية كل من الجنرال كلوزيل والجنرال بوجو، تشجيعاً منهما لسياسة الاستعمار الاستيطاني بالجزائر، وتعصبهما للدين المسيحي وحقدهما الصليبي ضد الإسلام والمسلمين.

فقد تميزت فترة حكم الجنرال كلوزيل الذي حكم الجزائر مرتين: الفترة الأولى من سبتمبر 1830 إلى 31 ديسمبر 1831، والفترة الثانية من 8 جويلية 1835 إلى 11 فبراير 1837، بالمشاريع الاستعمارية الاستيطانية معتمداً على سلسلة من القوانين التعسفية لتصفية أملاك الأوقاف، كان أهمها قرار 8 سبتمبر 1830 الذي أصدره بعد مرور 5 أيام فقط من تعيينه قائداً أعلى لجيش الاحتلال الفرنسي، الذي فتح الباب

مصراعيه لمصادرة أملاك الأوقاف الإسلامية والاستيلاء عليها، وتلاه إصدار قرار 7 سبتمبر 1830 الذي يعد أخطر قرار فرض على الشعب الجزائري، نص على حجز ممتلكات الأوقاف وأعطى للحكومة الفرنسية حق التصرف في الأوقاف الإسلامية وتحويلها إلى يد مصلحة أملاك الدولة الفرنسية.

كما تميزت فترة حكم بوجو الذي حكم الجزائر من سنة 1840 إلى سنة 1847 بإصدار عدة قرارات تعسفية تحارب نظام الأوقاف الإسلامية، كان أخطرها قرار 23 مارس 1843، الذي يحق بمقتضاه للسلطات الفرنسية أن تصبح المداخيل الخاصة بالمؤسسات الوقفية ملحقة بالميزانية الاستعمارية.

ولم يتوقف الظلم والنهب للأوقاف الإسلامية عند هذا الحد، بل تعداه بعد قانون 23 مارس 1843، إلى إلحاق المداخيل المالية للمؤسسات الوقفية إلى الميزانية الاستعمارية، كما أصبحت جزءا من مواردها في كل سنة مالية. وهذه النتيجة كانت تريد الوصول إليها السلطات الاستعمارية منذ بداية احتلالها للجزائر.

كما أصدر بعد فترة وجيزة قانون 4 جوان 1843، نص على تصفية أوقاف مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم ووضعها تحت يد مصلحة أملاك الدولة الفرنسية (الدومين)، *التي كانت تعد من أعظم المؤسسات الوقفية* بالجزائر بعد مؤسسة الحرمين الشريفين. وجاءت تصفية هذه المؤسسة الوقفية بعد احتجاجات المفتي المالكي مصطفى الكبابطي ضد القرارات الصادرة عن بوجو، فما كان على هذا الأخير سوى عزله وإصدار هذا القرار.

كما أصدر قرارا آخر كان أكثر خطورة على نظام الأوقاف بذاته في 4 أكتوبر 1844، الذي نص على رفع المناعة والحصانة على الوقف بطرق وحيل قانونية. وبالتالي أصبح القانون الفرنسي هو الذي يتحكم في عمليات انتقال الأراضي من الجزائريين إلى الأوروبيين، الأمر الذي يهل امتلاك الأوقاف من طرف الأوروبيين، وفي المقابل معظم

لكيات التي تم الاستيلاء عليها من طرف المعمرين الأوروبيين في بداية الاحتلال رنسي تابعة للأوقاف، الأمر الذي تطلب وجود حماية قانونية لجعل الملكية الأوروبية صية من كل التوقعات.

وهكذا، قامت السلطات الفرنسية بالاستيلاء على الأملاك الوقفية التابعة للمجتمع جزائري المسلم، ضاربة عرض الحائط شرعية الوقف وصيغته القضائية الملزمة حترام شروطه، الأمر الذي أدى إلى تراجع الملكيات العقارية التابعة للأوقاف الإسلامية خل المدن وفي الريف.

وقد شمل اغتصاب الأملاك الوقفية في بداية الاحتلال الأملاك الحضرية بصفة اصة، إلى أن تم إصدار القرار المشيخي سنة 1863 الذي نص على اغتصاب ما تبقى ن الأملاك الوقفية الريفية، الأمر الذي أدى إلى فقدان معظم الأوقاف في الجزائر.

وهكذا تميزت فترة بداية الاستدمار الفرنسي بمنح صلاحيات واسعة للحاكم عسكري باعتباره المسئول الكبير على تسيير دفة الحكم بالجزائر، الذي اتبع سياسة تخلص من الملكيات الوقفية التي تستفيد منها المؤسسات الوقفية وإعاقتها عن تقديم دماتها للمجتمع الجزائري.

وضعت السلطات الفرنسية بالجزائر يدها على معظم مداخيل الأوقاف التابعة مؤسسات الوقفية منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، وجعلتها تحت يد إدارة أملاك دولة الفرنسية. وقد تعرضت مداخيل الأوقاف في بداية الاحتلال من سنة 1830 إلى سنة 183 إلى التراجع، وذلك يعود لأسباب عديدة أهمها: الاستيلاء على الأملاك الوقفية تحويلها إلى أغراض أخرى، والتخريب والتدمير الذي تعرضت له الأملاك الوقفية، الإضافة إلى كراء الملكيات الوقفية بأثمان منخفضة. لكن مداخيل الأوقاف سوف ترتفع عد سنة 1836 وذلك يعود إلى أمرين: الأول، هو بيع الأملاك الوقفية، والأمر الثاني، عود إلى ارتفاع أسعار العقارات في هذه الفترة من تاريخ الاستدمار الفرنسي بالجزائر،

وكل هذه الأمور هي التي ساهمت في ارتفاع مداخيل الأوقاف التي كانت تحوّل لصالح الميزانية الاستعمارية.

وفي المقابل تميزت مصاريف الأوقاف المخصصة لصيانة وإصلاح الملكيات، ومصاريف الإطار الإداري بالإضافة إلى مصاريف إعانة الفقراء كانت جد شحيحة مما أدى إلى انتشار ظاهرة الفقر في صفوف الجزائريين. كما تم توقيف توجيه الصرة الموجهة لمكة المكرمة والمدينة المنورة من طرف مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين منذ بداية الاستدمار الفرنسي.

وقد أدخلت مصاريف دخيلة على الأوقاف الإسلامية، فرضتها السلطات الفرنسية بالجزائر، كان أهمها مصاريف المنح والخدمات السياسية، وهي مصاريف جديدة لم تعرفها في السابق تمثلت أولاً في المساعدات السياسية المؤقتة، تمنح للمسلمين الذين خدموا فرنسا في الجيش الفرنسي، والذين تعرضوا لإصابات أو المقعدين، ولزوجات وأطفال المسلمين الذين ماتوا من أجل فرنسا، والجزائريين المساندين للقضية الفرنسية الذين لا يملكون مدخول أو يعانون مادياً.

وثانيا، تتمثل في أموال توضع تحت تصرف وزير الحربية الفرنسية تخصص لمصاريف السفر واللباس للشباب الجزائري الذين أرسلوا إلى باريس للدراسة في المعهد الإسلامي، بالإضافة إلى مصاريف غير متوقعة.

ولا شك، أن هذه المصاريف مناقضة لما جاء في عقود التحبيس التي لا تسمح بتوزيع مثل هذه المصاريف.

وهكذا، استطاعت فرنسا التخلص من نظام الأوقاف الإسلامية واستبداله بنظام فرنسي سمي بالمساعدات الخيرية الفرنسية ولكن بالاعتماد على ما تبقى من الأوقاف الإسلامية، والذي تغير اسمه سنة 1857 إلى المكتب الخيري الإسلامي. لكن هذه المؤسسات الفرنسية لم تستطع تعويض نظام الأوقاف الإسلامية.

لقد تصدى شعبنا الجزائري المسلم وعلى رأسهم رجال الدين والعلماء والأعيان بما ـسر لهم من وسائل المقاومة، لأعتى همجية مسيحية شرسة، ولم تمنع الإجراءات القمعية ـتي تمارسها سلطات الاحتلال تجاههم، من القيام بدورهم ورسالتهم، ولم تدفعهم إلى ـلبية والاستسلام بل دفعتهم إلى التصدي بحزم وإصرار للاستدمار الفرنسي وممارسته، ستنفذوا كل الطرق الممكنة لإسماع صوتهم. إن هذه الأعمال الجليلة جاءت لتؤكد على ن هذا الشعب لم يستسلم وبقي يناضل بكافة إمكانياته المتواضعة.

وكان على رأس المحتجين من رجال الدين والعلماء ابن العنابي وابن الكبابطي على رأس أعيان الجزائر حمدان خوجة وبوضربة.

ولا شك، أن انعكاسات استيلاء فرنسا على الأوقاف بالجزائر كانت سلبية على ميع جوانب الحياة الدينية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

وتتجلى انعكاساتها السلبية على الجانب الديني بالجزائر، من خلال قيام السلطات ـرنسية بمحاربة الدين الإسلامي عن طريق القضاء على دور الأوقاف في الحفاظ على شعائر الإسلامية والتضييق على رجال الدين والعلماء المسلمين، ومحاولة منها تحويل لمجتمع المسلم إلى مجتمع مسيحي، من خلال إنشاء أسقفية الجزائر وبناء الكنائس وإنشاء ـورنيات وتقديم التسهيلات للجمعيات الدينية المسيحية، بالإضافة إلى التخلص من قضاء الإسلامي. وكل ذلك محاولة منها استئصال الأمة الجزائرية المسلمة من مقوماتها روحية.

وتظهر انعكاساتها السلبية على الجانب الثقافي، تتجلى من خلال محاربة التعليم ـعربي الإسلامي وإنشاء المدارسة العربية-الإسلامية، وإنشاء المدارس الحكومية ـسلامية. كما كانت تهدف إلى تكوين نخبة موالية لفرنسا من خلال إرسال أطفال الأعيان ـلدراسة بفرنسا وتكوين فئة موالية من الموظفين الجزائريين في الإدارات الفرنسية.

كما تظهر كذلك انعكاساتها على الجانب الاقتصادي، من خلال فقدان المسلمين الجزائريين لأهم مورد اقتصادي متميز ومصدر تمويل، وتدخل السلطات الفرنسية في عملية تقديم المساعدات الخيرية للمسلمين الجزائريين.

ويتجلى انعكاس استيلاء الفرنسيين على الأوقاف الإسلامية على الجانب الاجتماعي، من خلال انتشار ظاهرة الفقر في صفوف الجزائريين. وقد أدت كل هذه الممارسات التعسفية الفرنسية إلى توقف المجتمع الجزائري عن تحبيس أوقاف جديدة لأنهم كانوا يعلمون أنهم سوف لن يستفيدوا منها، بل المستفيد الوحيد منها هي السلطات الفرنسية.

وأخيرا، يمكن تفسير لجوء الاستدمار الفرنسي بالجزائر إلى ممارسة هذه السياسة ضد الأوقاف الإسلامية على أنه نوع من التعصب الديني، بالإضافة إلى الشعور بالتفوق وإنكار الحضارة الإسلامية خلال كامل الفترة الاستعمارية.

كما نأمل مستقبلا من الباحثين مواصلة دراسة موضوع الأوقاف خلال الفترة الاستعمارية الممتدة من سنة 1870 إلى غاية 1962م، حتى نستطيع منح موضوع الأوقاف حقه في مجال الدراسات التاريخية، وفي ميدان حيوي من تاريخ الجزائر في الفترة الاستعمارية الفرنسية.

فهرس المحتويات